سان خوان - فضاء مناقشات الشرق الأوسط
الإثنين، الموافق 12 آذار (مارس) 2018 – من الساعة 03:15 م إلى الساعة 04:45 م بتوقيت الأطلنطي الموحد
اجتماع ICANN61 | سان خوان، بورتوريكو

تيجاني بن جمعة: ستبدأ هذه الجلسة بعد قليل، تفضلوا بالجلوس رجاء. تفضلوا إلى الطاولة رجاء. حسنا، رائع.

مساء الخير وللمشاركين عن بعد، صباح الخير، أو مساء الخير، يعتمد ذلك على مكانك. هذا هو فضاء مناقشات الشرق الأوسط الثاني. تتذكرون أن المرة الأولى كانت في أبو ظبي ويبدو أنها نجحت بشكل جيد، لذلك قررنا أن نعقد هذا الاجتماع الثاني. الموضوع الذي تم اختياره من قبل المجتمع، من قبلكم، هو امتثال بيانات WHOIS بالقانون العام لحماية البيانات GDPR. فرزانة، هي التي اقترحت هذا الموضوع، كانت هي من كتبت البيان والآن لدينا بيان، سترونه، وسيتم توزيعه.

إذن، أود أن أرحب بكم جميعا هنا وأن أرحب بضيفنا، أول ضيف متحدث، الرئيس التنفيذي لمؤسسة ICANN، يوران ماربي. كما أود أن أرحب بتوماس ريكرت الذي سيكون أحد المتحدثين عن هذا الموضوع في هذه الجلسة. وبما أن يوران مشغول جدا، فلديه 15 دقيقة فقط، فسأعطي له الكلمة مباشرة بعد إعطاء الكلمة إلى باهر الذي سيعرض المقدمة أو العناوين الافتتاحية. شكرا.

باهر عصمت: شكرا لك، تيجاني. اسمي هو باهر عصمت للسجل، وأنا مع فريق مشاركة أصحاب المصلحة العالميين في ICANN. مرحبا بكم في فضاء مناقشات الشرق الأوسط الثاني في بورتوريكو. يسعدني جدا استمرار انعقاد فضاء مناقشات الشرق الأوسط. بدأنا في

ملاحظة: ما يلي عبارة عن تفريغ ملف صوتي إلى وثيقة نصية/وورد. فرغم الالتزام بمعيار الدقة عند التفريغ إلى حد كبير، إلا أن النص يمكن أن يكون غير كامل ودقيق بسبب ضعف الصوت والتصحيحات النحوية. وينشر هذا الملف كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي،إلا أنه ينبغي ألا يؤخذ كسجل رسمي.

أبو ظبي، ويسرني بشكل خاص حماس فريق عمل استراتيجية الشرق الأوسط في أخذ زمام المبادرة في تنظيم هذه الدورة بطريقة تصاعدية.

لقد بدأ تيجاني والفريق في اتخاذ القرار بشأن الموضوع الذي ستتم مناقشته ثم تطوير جدول الأعمال والتوصل إلى مسودة بيان وبطريقة معتمدة على نموذج أصحاب المصلحة المتعددين وتصاعدية، لذا أنا مسرور للغاية لذلك. موضوع اليوم غاية في الأهمية. وهو عن القانون العام لحماية البيانات الصادر عن الاتحاد الأوروبي وأنا سعيد لأن مجتمع الشرق الأوسط يهتم بمواضيع مهمة وبالمشاركة في مثل هذه المناقشات في ICANN. وبدون مزيد من اللغط، سأقوم باعطاء الكلمة إلى يوران ماربي، الرئيس والمدير التنفيذي لمؤسسة ICANN.

يوران ماربي: شكرا. شكرا جزيلا، وأنا سعيد جدا لوجودي هنا. في البداية، أود أن أخبركم بشيء ما، لقد كانت لدينا جلسة عن GDPR في الصباح، أليس كذلك؟ وحصلت على سؤال من ستيف، وسنضيف ذلك إلى يوم الخميس. في مكان ما، في نهاية المنتدى العام سنضيف ساعة لنتناول موضوع GDPR بعمق، لنكون قادرين على الإجابة عن بعض الأسئلة التي طرحتوها في رسائلكم لأننا قمنا بالاجابة على العديد منها لكن هذا ليس بالأمر السهل لأنه يمزج بين مناقشة WHOIS عمرها 20 عاما مع الجوانب القانونية، وأريد أن أشير إلى أن أي شخص يقول أنه يعرف بالفعل كيف سيتم سن هذا القانون على وجه التحديد فهو يحاول التلاعب بكم لأننا بالفعل لا ندري.

لذلك فعليك التراجع. قبل ستة أشهر، أو قبل أكثر من ستة أشهر بقليل، قبل ثمانية أشهر، بدأنا عملية حول GDPR، و GDPR هو قانون. عادة في هذا المدى هناك تفاوض حول تنفيذ السياسات مع ICANN ولدينا عمليات لذلك. ما ليس لدينا هو عملية كيفية توافق منظمة ICANN ككيان مع القانون. لقد ألقيت نكتة، وكانت سيئة، وكأنني أطلب من المجتمع أن يقوم بواجباتي.

لقد كانت عملية رائعة بهذا المعنى، أننا خلال فترة قصيرة جدا من الزمن لم نقم فقط باختراع عملية، بل قمنا، على سبيل المثال بالحصول على مدخلاتكم؛ أول شيء فعلناه هو نوعا ما الأساس، وهي حالات المستخدم التي طلبناها منكم. لقد عينا شركة محاماة خارجية، هاملتون، والتي يمكنكم أيضا طرح أسئلتكم عليها، وحصلنا على الكثير من المدخلات من أجزاء مختلفة من المجتمع حول ما شاهدوه.

وكان ذلك مهما لأن واحدة من الأشياء التي قمنا بها خلال هذه العملية هي قضية نظام WHOIS. لقد مررنا بهذا الخط حيث بدأنا، وقلت إنني أعتقد أن GDPR سيكون له تأثير على نظام WHOIS، والتحقق منه. خرجنا وقلنا أن ICANN ستكون نوعا ما وحدة تحكم في البيانات، وفحصها. تلقينا اتصالات من هيئات حماية البيانات DPA، قائلين إنهم يميلون إلى ما نسميه في نموذج الوصول متعدد المستويات، بالتحقق. قدمنا ثلاثة نماذج مختلفة وطلبنا تعليقات من المجتمع وتلقينا عدة نماذج وأخذنا ذلك في الاعتبار وقدمنا حلا هجينا.

إليكم ما حصلنا عليه، وهو نتيجة مهمة للغاية. من الناحية القانونية، لا بد لي من اتخاذ قرار. لا يمكن تجنب اتخاذ هذا القرار في مرحلة زمنية معينة نظرا لأن منظمة ICANN ككيان يجب أن تكون ممتثلة للقانون. في الوقت الحالي، جميع المناقشات التي نجريها بسيطة نظريا لأننا لا نعرف ما الذي ستقوله هيئات حماية البيانات DPA. هذا هو الشيء الغريب في هذا القانون أيضا لأنه قانون ذو جانبين. إنه قانون سلوكي، إنه يتعلق بكيفية تصرفنا.

سوف أكرر واحدة من نكاتي لأنني ما زلت أعتقد أنها مضحكة، أسميها الأم القانونية لأنني عندما كنت مراهقا وأمي قالت لي إنني أستطيع الخروج إذا أحسنت التصرف. لقد أحسنت التصرفت، وعلى ما يبدو، كانت لديها وجهة نظر مختلفة عن سلوكي. هذا هو محتوى ذلك القانون. إنه يريد تدريبنا على التفكير بشكل مختلف حول الخصوصية مقابل الحاجة إلى المعلومات. لقد كنا حريصين جدا على القول إننا نعرف بالضبط كيف ستكون النهاية.

ولكن بفضل مجتمع ICANN، وأنا أقول شكرا جزيلا لمجتمع ICANN، وصلنا إلى نموذج مضحك بما فيه الكفاية، لا أحد يتفق معه. لا أعرف ما إذا كنتم قد شاهدتم العرض التقديمي هذا الصباح، يمكنكم مناقشة ما إذا كنا قد فعلنا كل شيء بشكل خاطئ، وإذا وضعنا كل شيء في المكان الصحيح، لكنه يظهر أن هناك اختلافات داخل المجتمع.

الشيء الوحيد الذي وافق عليه المجتمع بالفعل، والذي أعرف أنه تمت مناقشته منذ فترة طويلة، هو نموذج الوصول متعدد المستويات. سيتم عرض شيء ما، وبعد ذلك سيكون هناك نوع من الحاجز ثم سيصل شخص ما إلى تلك المعلومات. هذا هو في الواقع 80% من السؤال، هذا هو 80% من خلاصة فحوى هذا النقاش وأعود الى المجتمع وأقول إنكم وافقتم على ذلك، وهذا في الواقع ما يصنع القضية القانونية.

نحن الآن في الوضع الذي تحدثنا عنه منذ ستة أشهر، قبل ثمانية أشهر، ووصلنا إلى هذه النقطة. قال لي أحدهم في الواقع منذ بضعة أسابيع أن أحد الأشياء التي يجب عليك فهمها، يوران، هو أنه عندما تخرج وتقول أن لديك خطة ثم تقوم في الواقع بما قلت أنك ستفعله، يفاجأ الكثير من الناس داخل ICANN وقد تفاجأنا. لقد تابعنا بدقة ما قلنا أننا سنفعله، في الوقت الذي قلنا فيه ذلك. الآن، ما زلنا غير متأكدين أننا بحاجة إلى الحصول على بعض المعرفة من هيئات DPA في أوروبا، وكيف سيستخدمون القانون بعد أن يتم سنه. وإلا فهذا من شأنه أن يؤدي إلى WHOIS مقسمة.

تذكروا، أن دوري هو عدم الحكم بين مختلف الأطراف، ولدي دورين. أحدها هي السياسات التي يضعها مجتمع ICANN والتي ترونها في الالتزامات المتعاقد عليها لدينا. لسوء الحظ، ليس لدينا سياسة WHOIS، ولم نقم أبدا بعمل موازنة بين الحق في الخصوصية و الحاجة إلى المعلومات، وليس لدينا هذه الوثيقة ولكن لدينا في التزاماتنا التعاقدية عدة نقاط تنص على كيفية القيام بالأمور عندما يتعلق الأمر بنظام WHOIS.

لقد قمنا بالفعل بفرز الكثير من ذلك خلال هذه الفترة ولكننا لم نتوصل إلى الإجماع الكامل عليها، ولهذا السبب أقول النموذج الذي ترونه هو ما نعتقد، ونفهم أنه ما ينص عليه القانون. وزعنا الجوانب السلبية بالتساوي. أنا من النوع الذي يفخر بحقيقة أن لدى الجميع وجهات نظر مختلفة حول النموذج ولأسباب مختلفة.

الحقيقة الآن كما قلت هو أنه عندما يبدأ القانون في دخول حيز التنفيذ، ما الذي سيحدث؟ نظرا لأن أحد الأمور الفنية لذلك هو أنني لن أتمكن من فرض عقود حيث لا نعرف القانون. ليس لدينا معالجة لهذا. لا توجد سياسة قادمة. إذا كان لدينا حوار جيد مع DPA، محادثات جيدة معهم، وأنا حقا أحترم العمل الذي يقومون به، ولكن إذا لم نتمكن من الحصول على توضيح كاف منهم قبل نهاية أيار (مايو)، فسوف نرى WHOIS مقسمة لأنه لا يوجد طريقة تمكنني من إجبارهم، الأطراف المتعاقدة، على الوفاء بالالتزام المنصوص عليه في العقود، مما يعني أنه لا يمكننا أن نطلب منهم لأن ذلك سيكون عدم يقين قانوني ولمنظمة ICANN أيضا. هذا سيزيد من تقسيمها.

هذه إشارة مهمة وهذا النقاش الذي تجرونه مهم ولكن تذكروا أن بعض الأسئلة التي أثرتموها، حان الوقت الآن لرفعها إلى DPA. لا أعرف ما إذا كنتم قرأتم كتاب الوصفات ومرة أخرى، نسميه كتاب الوصفات ولكنها ليست وصفة للبيتزا. يحتوي كتاب الوصفات هذا أيضا على العديد من الأسئلة التي ليس لدينا إجابة عليها حتى الآن، والتي تأتي مما تقولونه. لقد حجزنا اجتماعات مع DPA بالفعل وسوف نرسل هذه الأشياء، دون الحكم على ما إذا كانت تأتي من جانب أو جانب آخر، فقط للتأكد من أننا سنحصل على إجابات ثابتة في أقرب وقت ممكن من هيئات [حماية] البيانات في أوروبا.

أهمها الآن هم أو الحكومات لأن هيئات حماية البيانات في الحقيقة تنتمي إلى حكومات، ونحن محظوظون لوجود ممثلين عن GAC، وعن الحكومات هنا في هذا الاجتماع أيضا. لا تتحدثوا معي فقط عن رأيكم في أنني أخطئ في النماذج، ولكن تحدثوا أيضا مع ممثلي GAC ودعوهم يتحدثون مع الممثلين الأوروبيين. قلت اليوم، اذهبوا وعانقوا أعضاء GAC. غالبا ما يختلف الأمر عندما نرى GAC من الخارج. هذه وسيلة لنا يمكن أن نستخدمها بطريقة ما، إنها صلة مباشرة بالحكومات وأعتقد أننا سنستخدمها.

ما نحاول تحقيقه صعب المنال. يجب أن آخذ قرارات المجتمع السابقة بعين الاعتبار. لديكم الحق المطلق في عدم القيام بذلك عندما تقومون بأمور لي، ولكن يجب أن أتبع كتاب القواعد ذاك.

هل هذه هي النهاية؟ لا، نحن نعرف أنه إذا نجحنا الآن في التوصل إلى نموذج معتمد من قبل هيئات DPA، فسوف يكون لدينا اختلاف بين السياسات الحالية التي يضعها المجتمع وما يمكننا تنفيذه من خلال منظمة ICANN من خلال عقودنا. لا أعتقد أن هذا وضع جيد. ما نحتاج إلى فعله إلى جانب ذلك أو في الواقع ما نحتاج إلى القيام به هو العودة إلى عملية وضع السياسات ومواصلة النقاش في ضوء GDPR لأن حالة قانون GDPR هي المرة الأولى التي أعرف فيها أن تشريعا له تأثير مباشر على قدرتنا على وضع السياسات، وأعتقد أنه لا يمكن أن يكون هناك عدم تطابق بين السياسات التي يمكنني تنفيذها وما الذي يقرره المجتمع. أن يكون هذا النقاش حول التوازن بين الحق في الخصوصية والحاجة إلى المعلومات.

لكن الأمر لم ينته بعد. هناك العديد من البلدان حول العالم التي تبحث الآن في حلول مختلفة لقانون GDPR. أرى اتجاها لهذا، ليس لأنني أعتقد أن الناس سيئون أو أشرار، أعتقد أن السياسيين المنتخبين أدركوا أن الإنترنت موجودة لتبقى وأن يكون لها تأثير على المجتمع، من أجل الخير والشر. ما يفعلونه بعد ذلك هو أنهم ينظرون إلى الأشياء التي تنجح ويحاولون فهم صلاحياتهم، وما هي المقترحات المشروعة لفعل شيء حيال ذلك. هذا ما نراه. لهذا السبب نرى العديد من المقترحات الجديدة حول GDPR.

في أوروبا حاليا، هناك تشريع واحد يناقشونه بعنوان "الخصوصية الإلكترونية"، وهو نوع من التمديد، وليس قانونا، ولكنه نوع من توسيع نطاق مناقشة GDPR، وأعدكم بأننا سوف نعود هنا قريبا للحديث حول ما إذا كانت هناك آثار على الخصوصية الإلكترونية في عملية وضع سياستنا.

نحن نعمل بالفعل على وثيقة، من خلال نموذج أصحاب المصلحة المتعددين حيث يمكننا مشاركة العديد من الأشخاص من المناطق، من جميع أنحاء العالم، حيث طلبنا منهم تزويدنا بمعلومات حول التشريعات المحتملة وجانب GDPR المتعلق بالخصوصية الإلكترونية وبمجرد تجميعها سنقوم بنشرها لتعرفوها. إنها قاعدة وقائعية جيدة يجري مناقشتها وهناك غرض منها، وربما إذا كنت في جمعية الإنترنت ISOC أو شيء من

هذا، فهذا شيء ترغب في المشاركة فيه. ICANN منظمة غير سياسية، ونحن لا ننحاز لأي أحد في المناقشات.

أحد الأشياء التي تمت مناقشتها كثيرا هي الاعتماد. إذا كان لديك نموذج وصول متعدد المستويات، فعليك الحصول على نوع من الاعتماد. فهمنا حتى الآن، فهمي متواضع جدا في هذا، ترى هيئات DPA أن ICANN هي نموذج اعتماد ذاتي، مما يعني أنه إذا اعتمدنا أنفسنا، فسيكون ذلك قريبا جدا من الاعتماد الذاتي، وهذا هو فهمنا، من الممكن أن نكون مخطئين، ونحن نطرح عليهم هذا السؤال.

يبدو أن الحكومات تثق بالحكومات، ولذلك طلبنا أو شرعنا أو بدأنا في مناقشة نموذج حيث تشارك اللجنة الاستشارية الحكومية، لا التشغيلية. ما طلبنا منهم القيام به، وأدركت أن هناك الكثير من الالتباس حوله، هناك ورقة حول هذا الموضوع إذا كنتم ترغبون في قراءتها، تتخذ جميع الدول حول العالم قرارات بشأن قوات الشرطة الخاصة بهم ويرسلون تلك القائمة من خلال GAC لدينا. لديهم رقم هاتف GAC نظرا لأن من يجلسون في GAC هم في الواقع أعضاء حكوميون. إنها وسيلة سهلة جدا للتأكد من حصولنا على هذه المعلومات لنقدمها إلى الأطراف المتعاقدة.

والجزء الآخر الذي نحاول قوله هو أنه يمكن أن تكون هناك أغراض مشروعة أخرى للوصول إلى نظام WHOIS وهناك سنطلب من GAC أو نناقش مع GAC أن نقدم ما نسميه القواعد السلوكية لأنه يجب أن تكون هناك قواعد سلوكية أو غرض شرعي للوصول إلى تلك المعلومات.

بعد ذلك، يجب على المنظمات التسجيل في القواعد السلوكية، ولكن يجب على شخص آخر من الخارج التحقق من السلوك الفعلي. في خاصية تفاعلية على سبيل المثال فإن استخدام إجراءات عقابية قد يؤدي الغرض. أعلم أن بعض الأشخاص قالوا إنه قد غير مكانة GAC، لكنني أراه بشكل مختلف. ألاحظ أن لدينا الآن وسيلة يمكن أن تساعدنا في ذلك، ولا نطلب من GAC أن تكون تشغيلية، وهذا هو الاختلاف في وجهة النظر.

لسوء الحظ، يجب أن أرحل، وعلينا اصلاح بعض الأسماء [غير مسموع]، ولكن إذا كانت هناك أية أسئلة، فالرجاء طرحها الآن. شكرا.

تيجاني بن جمعة: حسنا، هادية.

هادية المنياوي: ما أفهمه، أن العنصر الأساسي هنا هو التوازن بين المصالح المشروعة وحقوق البيانات المعنية. هل تعرفون كيفية تنفيذ هذا؟

يوران ماربي: لا. دعوني أتوسع. لا تتدخل منظمة ICANN في المناقشة بين الموازنة. إذا كان يمكنني الخروج عن الموضوع للحظة وأقول، هذا ما كان يجب أن نفعله في نموذج أصحاب المصلحة المتعددين ولكن لأسباب سمعت الكثير عنها خلال الأشهر الستة الماضية، لم نتمكن من القيام بذلك. ربما يظهر ذلك مدى صعوبة القيام بهذا التوازن. لدي مهمة واحدة فقط، وهي بين ما أعتقد، ما نعتقد هو نموذج للامتثال للقانون وما يقال من قبل المجتمع سابقا. هذه قوانيني، لا يمكنني اختراع سياسة جديدة. لا يمكنني تجاهل السياسة. لا بد لي من معرفة هذا في المنتصف. هذا هو التوازن.

تيجاني بن جمعة: شكرا جزيلا لك، يوران. أشكركم بشكل خاص على هذا العرض التشغيلي، قدمتموه بشكل جيد للغاية وأعتقد أنه سيساعدنا كثيرا على فهم أفضل. لمعلوماتكم لم يكن من المفهوم أنكم ذاهبون إلى الحكومات من خلال GAC، لقد كنت في جلسة وقلت ذلك، وقالوا لي لا، قالوا إن GAC هي GAC. يبدو أن هناك وثيقة قمتم بتوزيعها والتي كتب فيها لا يمكن للجنة GAC التوجه للحكومات من خلال GAC.

يوران ماربي: التواصل موجود عندما يفهم المتلقي ما تقوله. أعتقد أننا قد تواصلنا بما فيه الكفاية. لدينا شيء يسمى "اللجنة الاستشارية الحكومية" التي تستخدم كلمة "الحكومات" في البداية، وأبحث بالفعل عن ذلك من جانب هيئات DPA بدلا من ذلك. نسيت WHOIS المفتوحة، فقط للحظة واحدة أن نظام WHOIS غير موجود في الوقت الحالي لأننا نوعا ما نقارن نموذج الاعتماد بنظام WHOIS مفتوح.

وبما أن نموذج الاعتماد يضيف خطا آخر، فإن نموذج الاعتماد للوصول متعدد المستويات سيكون الإجراء الصحيح، وهو ما يعني أن قوات الشرطة وكل شخص آخر يرغب في الوصول إليه، يجب أن يذهب إلى محكمة. هذا نموذج، وقد تحدثنا عن هذا النموذج أيضا. هنا مشكلتي، التي قد لا تكون مشكلتك، هي أنه بسبب السياسة التي وضعها المجتمع، يجب أن أتحرك بنفسي وفق هذه الإجراءات لكي أصل لنتيجة ما.

إذا كنا على سبيل المثال في المجتمع المدني وتريد قواعد قوية حول هذا، فبالطبع ستحب ما نسميه النموذج الثالث والذي قد يكون ما تقوله هيئات DPA، لا نعرف ذلك. إذا قمت بأخذ ورقة برلين، فإنها تقول أنها لن تثق بقيام ICANN بالاعتماد، أعتقد أنهم يقولون ذلك في مكان ما بشكل صريح. وهذا يعني أننا إذا أردنا الحصول على الاعتماد، وإذا أردنا محاولة الحصول على اعتماد بعيدا عن الاجراءات القانونية الواجبة، فأين سينتهي هذا؟ ربما داخل الحكومات. لذلك هذا ما توصلنا إليه.

سوف ينزلق على طول هذا الخط ونحن بحاجة للحصول على ذلك من هيئات DPA. أعلم أن بعض الأشخاص يعتقدون أنني أحاول الانحياز، لكن أنا فقط أحاول تنفيذ السياسات جنبا إلى جنب مع القانون في الوقت نفسه. أعترف أنه ليس أمرا سهلا ولكن هذا هو ما نحاول القيام به.

إنها أيضا على الجانب الآخر من هذا، قلت ذلك هذا الصباح، فالأمر لا يتوقف عند هذا الحد، وما يحدث أيضا، يجب أن يكون لدى الأشخاص الذين يصلون إليه عقد، أو بيان بما سيفعلونه بهذه البيانات. لا يمكنهم فقط الدخول واستخدام البيانات لأي شيء يريدونه، يجب أن يكون لديهم هدف لاستخدام تلك البيانات، وبالتالي فهم خاضعون لقانون GDPR، وهذا مفهوم مثير للاهتمام كذلك نبحثه الآن. نحن بالفعل نوعا ما وحدة تحكم

في البيانات، لذا لا يمكننا إضافة المخاطر، نستخدم بعض البيانات بأنفسنا ولكننا نفكر في ذلك، تمكين منظمة ICANN للقيام بالعمل الذي نقوم به في مكتب المدير الفني المسؤول OCTO، وعلينا الآن إنتاج دورة قانونية للحصول على البيانات حتى يمكننا الالتزام بها.

الأمر ليس سهلا بالنسبة لنا أيضا. ولكنني أعتقد أن هناك شخصا ما يجلس - على سبيل المثال - يعمل مع الأمن الإلكتروني، ومكافحة البريد المزعج، وعليه أيضا التفكير في منظماتهم، وحول كيفية الوصول إلى البيانات والمسؤوليات التي لديهم عندما تكون لديهم البيانات فعلا.

تيجاني بن جمعة: شكرا لك، يوران. وسأطرح سؤالا واحدا على يوران، خاصة حول العملية لأنه تحدث عنها فقط. لمعلوماتكم، أخبرني أنه لديه الكثير من التعليقات على بياننا وهي بشأن --

يوران ماربي: أنا لم أقل ذلك.

تيجاني بن جمعة: لقد أخبرتني.

يوران ماربي: لا، أنا لم أقل ذلك

تيجاني بن جمعة: على أي حال، إنه أمر طبيعي، أفهم. قال أن هناك الكثير من سوء الفهم وهذا أمر طبيعي. يبدو أنه ربما - لديه التزامات أخرى، لذلك إذا كانت هناك أسئلة ليوران، يرجى الاستمرار.

يوران ماربي: هل يمكن أن أدلي ببيان هنا؟ أقاتل من أجل حقوق أي شخص في ابداء أي رأي يريدونه ولكنني آمل أيضا احترامكم لحدود ما يمكنني فعله وأعتقد أنني شخصيا وبعض هؤلاء الناس نعلم أنني قمت بالفعل باستدعاء أشخاص من مختلف جوانب المجتمع وسألتهم: "أعطني رأيك، حتى لو كنت لا تثق في ذكائي." لم أقل ذلك حقا، لكن الأرجح يمكنك أخذه من السجل ولكنك قد تظن أنني أبله بالمناسبة؛ فهذا موجود في السجل.

تيجاني بن جمعة: شكرا لك، يوران. هل لديكم أية أسئلة؟ حسنا، تفضل.

إلسا سعادة: أعمل حاليا في اللجنة التنفيذية لدائرة مستخدمي الإنترنت غير التجاريين NCUC وأمثل منطقة آسيا والمحيط الهادئ. أردت فقط التعليق على شيء صغير جدا، ربما يكون من المهم يا يوران، لا أعرف، أن نضع في اعتبارنا لبقية هذا الاجتماع وللمستقبل، بعد أن عملت مع العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في الخليج وفي الشرق الأوسط عموما، وبعد أن رأينا تداعيات المراقبة والوصول إلى البيانات الخاصة على حياتنا، لا ينبغي لنا أن ننسى أنه وراء كل تلك المصطلحات التقنية وجميع تلك العمليات، هناك قصص لأشخاص حقيقيين والذين يمكنهم القيام بكميات هائلة من الانتهاكات بسببنا إذا لم نضعهم في الاعتبار.

أكرر استعارتك في الواقع عن قانون الأمومة أو القانون السلوكي، يجب أن نضع في اعتبارنا أن قانوني الأمومي أو في الشرق الأوسط عموما، يمكن بسهولة أن يستخدم ضدي، منتهكا لحقوقي الأساسية جدا، من خلال الوصول إلى المعلومات غير الضرورية.

على سبيل المثال في المملكة العربية السعودية تم جلد مدون 1000 مرة، وحكم عليها بالجلد 1000 مرة لمدونة. [أحمد منصور، الذي كان في الإمارات العربية المتحدة وفي أبو ظبي آخر مرة، لم نذكره، إنه حاليا محكوم عليه بالسجن لمجرد التحدث بصوت عال.

وينطبق نفس الشيء على نبيل رجب من البحرين، حيث يقوم بالتغريد على الإنترنت حول بعض القضايا المتعلقة بحرية التعبير، كما أنه محكوم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات.

مع أخذهم في الاعتبار، فإن هذه الحكومات نفسها لديها إمكانية الوصول إلى المعلومات التي يمكن أن تستهدف أكثر من ذلك بكثير إذا قدمنا لهم معلومات خاصة. هذه معلومات عامة وهناك بالفعل العديد من الانتهاكات ضدهم، فكيف إذا كنا سنعطيهم معلومات خاصة؟ أريد فقط إبراز أهمية المصطلحات في المستقبل. مع وضع سياستنا في الاعتبار والتأكد من أن القصص التي طغى عليها حضور الحكومات والشركات وهذه المجالات يجب سماعها أيضا وهذا هو السبب في أنني هنا وأنا سعيدة جدا لرؤية ممثلي منظمات المجتمع المدني الأخرى هنا أيضا لمناقشة هذه القضايا. أردت فقط طرح ذلك على الطاولة لمناقشته.

يوران ماربي: شكرا لك ولكنك أعطيتني المزيد من الصلاحيات مما أملك في الواقع.

إلسا سعادة: بالطبع، أعرف الحدود، أنا فقط أضعها هناك. ربما يمكنك أن تضعها في الاعتبار مستقبليا.

يوران ماربي: هذا أمر في غاية الأهمية بالنسبة لي شخصيا. لا أستطيع أن أتحدث، إذا صعدت إلى الميكروفون وقلت، أريد أن أتحدث بهذه الصفة الشخصية وليس كمدير تنفيذي لمؤسسة ICANN، فسوف تضحكون جميعا. ليس لدي الحق في اجراء هذه المناقشة. ما كنتم تتحدثون عنه للتو ينتمي إلى مجتمع ICANN في نموذج أصحاب المصلحة المتعددين. لدي الكثير من آرائي الخاصة حول هذا الأمر وعبر هذه الطاولة، هناك ممثلون ذوي اهتمامات مختلفة وأعتقد أنه من المهم جمعهم.

كنت لأحب أن أكون صادقا وأعتقد أنني قلت هذا من قبل، هناك فشل في النظام حيث لم نتمكن من القيام بهذا التوازن بعد 20 عاما من المناقشة. في الواقع، قامت WHOIS قبل تأسيس ICANN، فقد كانت موجودة منذ حوالي بدايات ICANN. آمل أن أكون - وقد كنت أتحدث عن هذا لفترة طويلة - أتمنى الآن أن المجتمع يمكن أن يجتمع ويحقق التوازن بين الحق في الخصوصية والحاجة إلى المعلومات لوجود أسباب جيدة.

يمكنني إعطائك حجة أخرى وهي عندما تتلقى رسالة غير مرغوب فيها تؤدي إلى إصابة جهاز الكمبيوتر الخاص بك الذي يؤدي إلى هجمات DDOS. هناك أمور يتم فيها استغلال هذه المعلومات والتي في الواقع قد تستفيدون منها أيضا. أعتقد أنه لا يوجد مكان آخر في العالم قد يكون أنسب لإجراء هذه المحادثة من نموذج أصحاب المصلحة المتعددين في ICANN، مع كل وجهات نظرهم المختلفة ولكن من المهم بالنسبة لي - وليس لأنني لا أريد أن أظهر القيادة، ليس لأنني لا أريد أن أكون جزءا منه، من المهم أن يكون دوري يحترمك لأنك تمثل البرلمان بالنسبة لي. تفضلوا وقوموا بتغيير الوضع إذا كنتم ترغبون في ذلك. شكرا جزيلا لكم. للأسف، علي الرحيل.

تيجاني بن جمعة: أود أن أشكر يوران كثيرا، لأنه دائما ما يأتي إلى فضائنا للمناقشة، فهو دائما يأخذ الوقت للتحدث إلينا والتعامل مع المواضيع التي نختارها. شكرا جزيلا مرة أخرى وآمل - سأقول كلمة واحدة عن GDPR. لقد قلت في مكان آخر، في فضاء المناقشة الأفريقي في أبو ظبي أن GDPR هو فرصة لمؤسسة ICANN وأنا أتفق معك تماما لأن ICANN قد ناقشت هذه المسألة من بيانات WHOIS منذ نشأة ICANN ولم نصل إلى إجماع لأن هناك قيمتين رئيسيتين.

أحدهما الشفافية، والأخرى هي الخصوصية، وراء الشفافية هناك الكثير من الاهتمامات ووراء الخصوصية هناك اهتمامات أخرى وهذه المصالح قوية جدا لدرجة أن المجتمع في ICANN لم يتمكن من التوصل لإجماع وقد أجبر GDPR منظمة ICANN اليوم على إيجاد حل قبل أيار (مايو). إنها حقا فرصة كما قال. شكرا جزيلا لك مرة أخرى وآمل أن تكون هناك في اجتماع المناقشة فضاء التالي.

يوران ماربي: إذا دعوتموني، سآتي، أنتم تعرفون ذلك.

تيجاني بن جمعة: سوف ندعوك، نشكرك جزيل الشكر. ننتقل الآن إلى المتحدث الثاني، السيد شيرين شلبي، رئيس مجلس إدارة ICANN. شيرين من منطقتنا، إنه من الشرق الأوسط، ويأتي دائما عندما ندعوه. كما أخبرني أن أمامه وقتا قليلا جدا لقضائه معنا وسأعطيه الكلمة على الفور.

شيرين شلبي: اهلا كيف الحال؟ آخر مرة دعوتموني فيها إلى أبو ظبي، وجدت النقاش محفزا بالفعل. كما قلت، الأمر يشبه العودة إلى الوطن، فهذه هي جذوري، لذلك يسعدني دائما أن أكون معكم، ويسعدني دائما سماعكم تعالجون قضايا مهمة جدا لأنه كما قلت في المرة السابقة، صوتنا من الشرق الأوسط يجب سماعه في جميع أنحاء العالم. نحن لا ندين بها فقط لأنفسنا، لكننا مدينون بها للأجيال القادمة. نحن بحاجة إلى تحسين، وخاصة في الشرق الأوسط، الاقتصاد الرقمي والبيئة الرقمية حتى نستفيد جميعا من النمو الاجتماعي الاقتصادي، ليس من أجل أنفسنا ولكن أيضا كما قلت للأجيال القادمة.

لم أقم بإعداد خطاب حول أي موضوع مفصل. لا أعرف عدد من كانوا في حفل الافتتاح، ربما تحدثوا كثيرا عن العديد من المواضيع، ونحن سعداء بتوجيه الأسئلة. أعلم أنكم سمعتم يوران للتو بشأن GDPR، لا حاجة لتكرار النقاط نفسها مرة أخرى. ولكن قد أعطيكم وجهة نظر مجلس الإدارة حول GDPR، والتي قد تكون لها نكهة مختلفة اختلافا طفيفا ولكن ليس من منظور مختلف.

إن المجلس يدعم بالكامل و100% وراء الجهود التي بذلها الرئيس التنفيذي لدينا، يوران وفريقه. شكرا جزيلا للمجتمع على جميع الجهود التي بذلت للتوصل إلى ما نحن عليه الآن، مع نموذج مؤقت في يد هيئات حماية البيانات والمجتمع. ونقسم هذا الأمر إلى

ثلاث مجموعات، النموذج المؤقت، وبرنامج الاعتماد وآلية التنفيذ. ننظر من منظور المخاطر على وجه الخصوص. وأيها لديه أية مخاطر؟ أيها سيتم قبوله؟ أيها سيتم رفضه؟ أيها سينجح؟ أيها لن ينجح؟

إذن، لقد سمعتم يوران يتحدث عن النموذج المؤقت ونحن نعرف أن هذا هو حتى الآن الجهد التراكمي لجمع العديد من النماذج. لن يكون مرضيا للجميع. نحن نعتقد أنه لا يزال هناك خمسة اختلافات كبيرة وأنا أعلم أن توماس هنا وقد سمعتكم هذا الصباح في المناقشات. إن الأمر غاية في الصعوبة وليس بهذه البساطة. لن تتمكنوا أبدا من الحصول على الحل المثالي. أعتقد ان المجلس سعيد جدا بالتقدم الذي تم إحرازه حتى الآن. ونأمل أن توفر هيئات حماية البيانات التوجيه لأن من الواضح أنه سيكون في مصلحة الجميع إذا فعلوا ذلك.

فيما يتعلق ببرنامج الاعتماد، فأنتم تعلمون أن هناك مناقشات تجري مع GAC وسمعتم أيضا توماس يقول، إذا فعلت ذلك فإنكم تقومون بتغيير دور GAC وما إلى ذلك، وأنا أسمع كل ما تقولونه حول هذا الموضوع. من الواضح أنه من غير المرجح أنه بحلول 26 أيار (مايو)، فهذه وجهة نظر شخصية، أن يكون لديكم، حتى مع GAC، نظام قائم بالكامل. إذا قدمت هيئات DPA توجيهات، فسنحتاج إلى الحصول على بعض نماذج الاعتماد المؤقتة.

بعد ذلك ستصلون إلى مرحلة فرض التطبيق أو التنفيذ، ولا أرغب في استخدام كلمة "فرض"، وهناك قواعد مختلفة يمكننا اتباعها. لم نقم بالفعل بجمع أفكارنا ومناقشتها لأننا ننتظر لنرى ما يحدث. هناك قواعد مختلفة، أحدها من خلال سياسات مؤقتة أو بنود مؤقتة.

وكما تعلمون، فإن العقد المبرم مع الأطراف المتعاقدة يسمح لنا بإعداد بعض السياسات المؤقتة، والتي يمكن أن تستمر لمدة ثلاثة أشهر فقط ويمكن تجديدها ثلاث مرات، لكنني أعتقد في النهاية أنه يمكن تمديدها. وستكون طريقة أخرى من خلال برنامج، وليس من خلال سياسات عبر آلية مختلفة. هناك أشياء مختلفة وهناك مخاطر مرتبطة بكل واحد منها. لكننا لسنا هناك بعد. ننتظر تطور ما يحدث مع هيئات DPA وهذا مهم للغاية.

هنا مستوى تقدمنا، لا شيء واضح، لا شيء مضمون. هناك الكثير من المخاطر في كل ما نفعله ونأمل بإخلاص في أن ترقى DPA إلى المستوى اللازم وتقديم الإرشادات، والتي ستكون بصراحة أفضل شيء لجميع المعنيين. ثم على الأقل نعرف أين نقف ونستطيع المضي قدما ونعرف أن هناك اختلافات وعلينا العمل على حل الخلافات معا.

لقد ذكرت ذلك هذا الصباح، أن هناك تحديات هائلة أمامنا وعلينا العمل، مجلس الإدارة، المجتمع، منظمة ICANN معا كفريق، وهذه هي الطريقة الوحيدة التي سنتغلب بها على تحدياتنا. ليس هناك طريقة أخرى في ذهني. سأتوقف هنا ومن ثم ربما أتلقى بعض الأسئلة.

تيجاني بن جمعة: شكرا جزيلا لك، شيرين. لقد أجبت - أو لم تتحدث أنت، عندما تحدث يوران مع توماس عن GAC، قال: "لا، ليس GAC، إنها الحكومات من خلال GAC." لكن يبدو أن الأمر غير واضح للجميع ويبدو أن وثائقكم غير واضحة بما فيه الكفاية حول ذلك. إذا كان لديكم أية أسئلة لشيرين، فإن وقته أيضا ضيق جدا. تفضلي، نادرة.

نادرة الأعرج: بطريقة ما سأبتعد عن GDPR ونموذجه المؤقت، سأقوم باختيار كلمة واحدة حول الاختلافات في هذا النموذج على مكاتب ICANN دوت أورج في أوروبا بخلاف بقية العالم، وكيف سيتأثر ذلك.

شيرين شلبي: أنا لست متأكدا من أنني فهمت السؤال، أنا آسف. هل تتحدثين عن أنظمة ICANN الداخلية؟

نادرة الأعرج: بالضبط.

شيرين شلبي: هذا مسار منفصل عن مسار WHOIS. لدى يوران فريقه، كلهم يعملون على ذلك بشكل منفصل تماما. ألم يتناول هذا معكم؟ لا أعرف التفاصيل لأكون صادقا معك. نحن نعلم أن هناك الكثير من الجهود التي نقوم بها، نحن نحصل على تحديثات منتظمة ونشعر بالثقة بأن هذه ليست مشكلة لمؤسسة ICANN كمنظمة من وجهة نظر داخلية بدلا من وجهة نظر WHOIS.

تيجاني بن جمعة: شكرا. سؤال آخر.

هادية المنياوي: سؤالي مرتبط -

شيرين شلبي: أنا آسف، تيريزا سوينهارت خلفي، وقالت إنها تستطيع الإجابة نيابة عن منظمة ICANN بخصوص هذه النقطة.

تيريزا سوينهارت: لقد أجرينا تقييما مع جميع الأقسام التي لديها أيضا نقاط اتصال مع المجتمع للتأكد من أن لدينا فهما جيدا لنوع البيانات التي يتم جمعها، وإجراء تحليل، ثم اتخاذ الخطوات حسب ترتيب الأولوية للتأكد من أن لدينا ما يكفي قدر الإمكان ضمن الإطار الزمني. لدينا عملية قوية جدا داخل المنظمة فيما يتعلق بذلك.

شيرين شلبي: وخطتنا هي أن نكون ممتثلين بحلول 25 أيار (مايو).

تيريزا سوينهارت: لنقترب من الامتثال قدر الإمكان، هناك العديد من الأجزاء المتحركة المختلفة، ونتيجة لذلك أيضا فعلينا تحديد أولويات المناطق التي تتطلب أكبر قدر من الاهتمام على الفور.

نادرة الأعرج: هل يمكنني أن أطلب متابعة هذا؟

تيريزا سوينهارت: آمل أن أتمكن من الإجابة.

نادرة الأعرج: إذن هل سيكون هناك فرق بين عملية الإجراء الموثقة في أوروبا، وتلك المكاتب الأخرى في سنغافورة ولوس أنجلوس؟

تيريزا سوينهارت: سأحتاج إلى التحقق من التفاصيل والرد عليك. من الواضح أننا نريد أن نكون فعالين بقدر الإمكان في تبسيط الأمور حتى لا يكون لدينا أنظمة مختلفة في أماكن مختلفة ولكن يجب أن أعود إلى تفاصيل ذلك.

تيجاني بن جمعة: شكرا. هادية.

هادية المنياوي: سؤالي يتعلق بتنفيذ النموذج المؤقت مهما كان، هل سيتم تنفيذه عالميا أم فقط للسجلات أو أمناء السجلات الذين لديهم بيانات عن مواطنين أوروبيين؟ إذا كان من الممكن تطبيقه

- فلن يكون عالميا، فهذا يعني أنك ستشهد نموذجين يعملان بالتوازي، نموذجين مختلفين متوازيين؟

تيريزا سوينهارت: وكما رأيتم في الوثيقة التي تم نشرها، الشبكة، في مجال هذه القضية المحددة فيما يتعلق بتطبيقها، وأنا أقوم بعرضها ليس أكثر، يمكن تطبيق النموذج على المنطقة الاقتصادية الأوروبية، يجب تطبيقه على المنطقة الاقتصادية الأوروبية ولكن يمكن تطبيقه عالميا وفقا لاتفاقيات معالجة البيانات بين ICANN والأطراف المتعاقدة. ما زال هذا المجال قيد المناقشة حول نشر النموذج المؤقت، وبالطبع أي تعليقات يخصوص ذلك ستكون موضع ترحيب كبير.

تيجاني بن جمعة: شكرا. سؤال آخر من فرزانة.

فرزانة بديع: في الممرات عندما أتحدث إلى الأشخاص والأشخاص المسؤولين عن الالتزام الفعلي بقانون GDPR في أوروبا، يقولون إن هيئات DPA لا تقدم التوجيه في الواقع، وحتى لو كانوا يقدمون الإرشاد، فهذا ليس شيئا مؤكدا. يبدو هذا المثال بشأن الاستماع إلى هيئات DPA قليلا - لا أعتقد أن هذا سيحدث. والشيء الآخر هو أنني لا أعرف السبب في أن ICANN لا تتبع نهجا تقييديا بالامتثال لقانون GDPR، ثم تخرج بعد ذلك بالوصول المشترك عندما يكون لدينا وقت، ولن يتم تغريمنا ثم نخرج بنهج متعدد المستويات وسيكون الجميع سعداء.

تيريزا سوينهارت: في الواقع أعتقد أنكم أجريتم حوارا مع شيرين، رئيس مجلس الإدارة. لا أعرف، فالعديد من هذه المناقشات والتعليقات تحديدا فيما يتعلق بتفاصيل GDPR هي أيضا فرصة أثناء بعض الجلسات العامة. وبخصوص هذا النموذج بالتحديد، فإن النموذج الذي تم طرحه

هو للمناقشة، وهو اقتراح لنهج يهدف إلى الامتثال فيما يتعلق بالجوانب المتعلقة بنظام WHOIS في قانون GDPR في الوقت المناسب ضمن الإطار الزمني لشهر أيار (مايو).

و من الواضح أنه لا يزال هناك بعض المجالات التي تخضع للمناقشة المجتمعية وبعض المجالات التي أشرنا إليها في ما نشير إليه باسم وثيقة كالزوني، حيث لا تزال الأسئلة مفتوحة للمجتمع والبعض الآخر لتقديم المدخلات. لا أريد أن أحيد عن فرصتكم لتتواصلوا أيضا مع الرئيس.

تيجاني بن جمعة: شكرا لك، تيريزا. حسنا، وفاء، ليس كثيرا من التفاصيل، من فضلك.

وفاء دحماني: لا توجد تفاصيل، مجرد توضيح. نحن نتحدث عن التنفيذ لكنني سمعت في الصباح بأن هناك اقتراحا وسوف يرسل إلى المجتمع للتعليقات وسوف يتم توجيهه إلى عملية وضع السياسات. لماذا نتحدث عن التنفيذ؟ إنها ليست بعد مرحلة الوثيقة المؤقتة.

تيريزا سوينهارت: في مجال التنفيذ، لا يتم ذلك إلا في سياق النموذج المؤقت نفسه، وليس في سياق مجموعة العمل الخاصة بخدمات دليل التسجيل RDS والسياسة طويلة المدى التي يناقشها المجتمع فعليا وهذه سياسة كبيرة، وهذا هو المرجع هناك.

تيجاني بن جمعة: نعم، نظرا لأن عملية وضع السياسات PDP عملية طويلة، فهي عملية مجتمعية ويجب علينا الامتثال في شهر أيار (مايو)، ولهذا السبب يوجد هذا النموذج المؤقت. نعم، كريستين تفضلي.

كريستين عريضة: أود أن أدلي بتعليق على التغيير، وليس سؤالا. كوني شخصا لم يشارك بشكل كبير في ICANN ولكنه كان يأتي ويذهب ويشاهد، مع مرور الوقت، أشعر بالدهشة لرؤية كيف يتعامل مجتمع ICANN مع منظمة ICANN فيما يتعلق بقانون GDPR نظرا لأنها مشكلة معقدة، حدثت في وقت قصير أود أن أقول، وقت قصير نسبيا.

أعلم أنه قد تمت مناقشة WHOIS لسنوات عديدة ولكن الآن توجد مشكلة في متناول اليد حيث يقوم المجتمع بالفعل بعمل رائع وهذا مجرد تعليق. أنا متأكدة من أن هناك حلولا ستظهر. أود حقا أن أقول شكرا لمؤسسة ICANN على ذلك، كان هذا مجرد تعليق.

تيجاني بن جمعة: شكرا لك على تعليقك. هل هناك أي أسئلة أخرى لشيرين؟ آمل أنه ليس بالتفصيل. تفضل، رجاء.

متحدث غير معروف: [غير مسموع] من مصر. مجرد سؤال، هل ستكون ICANN قادرة على الوفاء بالموعد النهائي في أيار (مايو) فيما يتعلق بقانون GDPR أم لا؟ هل لديهم خطة احتياطية إذا لم يلتزموا بالموعد النهائي؟

شيرين شلبي: أعتقد أنه تم ضبط كل شيء. نحن في انتظار توجيهات من إدارة الشؤون السياسية، وسوف يكون الاتجاه بعد ذلك واضحا عندما نتلقى بعض الإجابات في نهاية آذار (مارس). توماس، ربما تعرف - أنت لا تعرف؟ في مكان ما في نهاية شهر آذار (مارس). يجب أن نعرف بحلول ذلك الوقت، وبعد ذلك أنا متأكد من أن يوران سيخبر المجتمع عن أي طريق سيختار بعد ذلك.

تيجاني بن جمعة: شكرا. هل لدينا أسئلة أخرى؟ حسنا، لا توجد أسئلة أخرى. حسنا، شيرين.

شيرين شلبي: أعلم أن GDPR يشغل ذهن الجميع، وأن يوران هو المتحدث الرسمي باسم ICANN وأيضا كعضو في مجلس الإدارة نيابة عن مجلس الإدارة، ومن ثم فأنا متحفظ قليلا على الدخول في التفاصيل بنفسي لأنني أعتقد أنني يجب أن أحترم ما اتفقنا عليه بيننا ولكن يجب أن تعرفوا أننا ندعم جهود يوران وثيريزا تماما ونشعر بالسرور لمشاركة المجتمع. علينا أن نقول شكرا للجميع على مشاركتهم في ذلك.

أعتقد أن هذه هي نقاط قوة مجتمعنا، ولدينا اختلافات، ووكما قلت هذا الصباح حتى في النواحي العامة، ولكن هذا الأمر رائع، وهذا هو العنصر الرئيسي لنموذج أصحاب المصلحة المتعددين، ولهذا السبب فنحن فريدون جدا ولهذا السبب لدينا نظام مفتوح للديمقراطية يجلب الجميع - وفي النهاية، الحل يستغرق وقتا أطول من أجل التوصل إليه لكنه سيكون أكثر استدامة وأكثر استمرارا.

لذا يرجى دعوتي مرة أخرى. في المرة القادمة، آمل أن نتحدث عن شيء آخر غير GDPR، ولكني أشعر بالسعادة، ونحرص دائما على العودة إلى العائلة، على هذا النحو. شكرا.

تيجاني بن جمعة: شيرين، أدعوك للبقاء معنا والاستماع إلى مناقشتنا، إنها مهمة جدا، إذا كان لديك الوقت.

شيرين شلبي: لكنكم تتحدثون عن GDPR. أخشى أنني لا أستطيع، لا أستطيع فعل ذلك. شكرا جزيلا، أقدر حقا هذا التصرف. شكرا.

تيجاني بن جمعة: شكرا لك يا شيرين جدا، إننا حقا نقدر أنك دائما تلبي دعوتنا ولم ترفضها أبدا، الآن نحن في الشرق الأوسط، لكني قمت بهذا العمل ذاته لأفريقيا ودائما ما أدعو شيرين ودائما ما يأتي شيرين.

شيرين شلبي: وسوف آتي دائما.

تيجاني بن جمعة: شكرا جزيلا لك. شكرا لوقتك. الآن إلى العمل. في البداية، سنقوم بتقديم مقدمة قصيرة للموضوع ودعونا إلى ذلك شخصين، واحد غير مدعو وهو جزء من المنزل ولكن المدعوين هما توماس ريكرت مدير الأسماء والأرقام من ACO. توماس على دراية كبيرة بقانون GDPR، وأعتقد أنه أكثر شخص يمكنه الحديث عن هذا الموضوع، لذا أرسلنا الدعوة إليه وسيعرض أولا الموضوع من وجهة نظره.

توماس ريكيرت: شكرا جزيلا لك، تيجاني. أعتقد أن التحدي الأكبر بالنسبة لي ليس GDPR، ولكن إصدار بيان في حدود خمس دقائق حول هذا الموضوع. شكرا جزيلا على الدعوة للحضور إلى هذه الفعالية. أعتقد أن ستيفاني بيرين قد أدلى ببيان مهم للغاية هذا الصباح بالقول إنه من المؤسف أن نناقش قانونا أوروبيا، يجب علينا بدلا من ذلك التحدث عن حقوق الإنسان.

أعتقد أن هذا يساعدنا على وضع الأمور في نصابها نظرا لأن لدينا اهتمامات مختلفة في كلا الطرفين، فهناك اهتمام بموضوع البيانات، وبياناتهم الشخصية، وحياتهم معرضة للخطر في حالة حدوث شيء ينتهك القوانين أو حيث تعمل بيئات غير ديمقراطية ثم لديك مصالح إنفاذ القانون، وصناعة الأمن وغيرها من الذين يريدون الوصول إلى قاعدة بيانات WHOIS من أجل الوفاء بمهمتهم.

كلاهما على حق ومن يمكن أن يكون ضد إنقاذ الأطفال أو منع هجمات التصيد أو شيء من هذا القبيل، ولكن أعتقد أن ما يتعين علينا القيام به هو محاولة الالتزام بالقوانين المعمول بها، ويبدو أن GDPR هو القانون بين قوانين الخصوصية التي هي إما موجودة أو مغمورة. ويبدو أن العديد من البلدان من بين الأكثر صرامة. إذا كنت تلتزم بقانون GDPR، فأنت على الأرجح ملتزم بالعديد من قوانين الخصوصية الأخرى حول العالم.

لدينا مسألة وجود نظام كان مفتوحا لسنوات عديدة، واعتبر الجميع أنه من المفترض أن يظل مفتوحا. على الرغم من أن السلطات المعنية بحماية البيانات قد صرحت لسنوات عديدة بأن نظامها المعروض حاليا غير قانوني وسأقتصر تعليقاتي على الجزء المتعلق بنظام WHOIS من قانون GDPR، وبالتأكيد فإن GDPR هو موضوع أوسع نطاقا لذا نحتاج للحديث حول ما يتم جمعه في المركز الأول. ما هي البيانات المضمونة، وما هو دور مشغل إشارات للطوارئ الذي يمكنه الوصول إلى البيانات وكل ذلك.

ولكن دعوني أتحدث فقط حول WHOIS في الدقائق القليلة القادمة. لماذا هناك الكثير من التقدم المقترح في النموذج المقترح وكتاب الوصفات لمؤسسة ICANN، فلا تزال هذه الوثيقة غير مكتملة لأنها في الأساس لديها بعض العناوين هناك وتتوقع ICANN بأنهم سيرسلونها إلى هيئات DPA لتعبئة الفراغات. أعتقد أن هذا التوقع سيصاب بخيبة أمل لأن هيئات DPA لن تقوم بعمل ICANN الكامل للأطراف المتعاقدة كمراقبين للبيانات. هذا شيء أعتقد أننا جميعا بحاجة للعمل عليه بالتعاون مع ICANN للتوصل إلى نموذج مع نسخة منقحة من كتاب الوصفات مع احتواءه على تفاصيل أكثر من الموجودة حاليا.

مرة أخرى، اسمحوا لي أن أوضح هذا، إن كتاب الوصفات هو تحسين كبير لما نقوله في وقت سابق، هناك الكثير من الأشياء الجيدة في ذلك، وقال يوران إن الجميع لم يكن راضيا عنه، وأنا لم أكن من بين هؤلاء. لقد أثنيت على ICANN لما أنجزته ولكن هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به. ولتوضيح هذا فالجميع يتحدثون عن الوصول الآمن إلى البيانات، يتكلم الجميع عن المصالح المشروعة ولكنهم يرمون كل شيء في

دلو واحد كبير من المستخدمين المعتمدين الذين يمكنهم الوصول إلى البيانات التي تقف وراء جدار الحماية هذا أو خلف هذه البوابة ولكننا بحاجة إلى أخذ نظرة عميقة على هذا.

على سبيل المثال، لدينا محامين للعلامات التجارية أو غيرهم ممن يرغبون في التحقق مما إذا كانت معايير التعليق الموحد السريع URS أو إجراءات السياسة الموحدة لتسوية الخلافات حول اسماء النطاقات UDRP موجودة ويجب أن يتم النظر إليها بشكل مختلف تماما عما لو أرادت وكالات إنفاذ القانون الوصول إلى البيانات وبعد ذلك نحتاج إلى إجراء التمييز بين سلطات إنفاذ القانون الأوروبية التي لها أساس قانوني آخر وسلطات إنفاذ القانون غير الأوروبية.

ثم لدينا مجتمع العلامات التجارية، وما هي البيانات التي يمكنهم الحصول عليها وعلى أي أساس قانوني؟ ثم لدينا طلب الوصول إلى الأخطاء التقنية. عمليات البحث العكسي. البحث عن بيانات WHOIS التاريخية أو كما كنا نسميها Who Was؛ وهي البيانات التي لا تزال بحاجة للنظر فيها بشكل مختلف. ثم لدينا صناعة الأمن التي تحتاج إلى تلك البيانات لإجراء تحقيقاتها ولأن تكون نزيهة إلى حد كبير، فإن الكثير من الحكومات تعتمد على استخبارات منظمات خاصة لخدماتها الاستخبارية الخاصة بها.

كما ترون، لدينا الكثير من عملاء WHOIS الذين يريدون البيانات لأغراض مختلفة ويتحدث الجميع فقط عن الأغراض وتعتبر WHOIS موردا عظيما، ولكن كما أشارت المفوضية الأوروبية في الاتصالات الأخيرة، أنها لا تحتاج فقط إلى الغرض ولكن أيضا تحتاج الى أرضية قانونية، وبالتالي نحن بحاجة إلى توضيح المنطق القانوني لمن يمكنه الوصول إلى البيانات المفصلة للغاية، ثم نحتاج إلى مبررات مختلفة لإنفاذ القانون في صناعة العلامات التجارية مقابل أولئك الذين يريدون الانخراط في إجراءات URS أو UDRP، فقط لإعطاء بعض الأمثلة.

الآن ما رأيناه مؤخرا وهذا ما يجعل الأمور صعبة، وقد أخبرت المجموعة المعنية بالمادة ICANN 29 بما لا ينبغي عليهم فعله. قالوا أمورا مبهمة وغامضة جدا حول ما يمكن القيام به، ومن ثم لدينا الحكومات، والمفوضية الأوروبية مثل GAC التي تخشى من أن موارد المعلومات هذه لن تكون متوافرة مثلما كانت في السابق ويطلبون الآن من

ICANN والأطراف المتعاقدة، أن تبقيها مفتوحة قدر الإمكان، ولكن بعد ذلك يقولون، ولكننا نتوقع منكم أن تمتثلوا تماما لقانون GDPR والقوانين الوطنية المعمول بها.

فهم لا يخبروننا كيف يمكن القيام بذلك وكيف يمكن التوفيق بين هذه المصالح المختلفة. أعتقد أننا ينبغي أن نضغط على ممثلي GAC لدينا، وأعتقد أن يوران يقول أنه ينبغي الضغط عليهم، ربما لا يرغب بعضكم في الذهاب إلى ممثلي GAC، ولكننا نحتاج إلى أن نعرفهم بأن تلبية طلباتهم، استنادا إلى رغبات تنفيذ القانون، تحتاج إلى التوصل إلى تفسيرات قانونية يمكن استخدامها من قبل ICANN والمجتمع لإكمال ما هو موجود حاليا في كتاب الوصفات. وهذا ما نفتقده.

باختصار، ما رأيناه مع وثيقة ICANN هو تقدم كبير، لا يزال غير مكتمل للغاية، ونحن بحاجة لتشجيع ICANN على وضع المزيد من التفاصيل مع مستشاريها القانونيين وعلى أساس مدخلات المجتمع التي حصلوا عليها من أجل توضيح ما يمكن وما لا يمكن فعله ولكننا نحتاج أيضا إلى دفع الحكومات إلى تقديم المزيد من النصائح القانونية حول ما يمكن وما لا يمكن فعله. وسواء كان جذر المادة 29 هو المصدر الوحيد، فأنا لست متأكدا، أعتقد أننا يجب أن نسأل الحكومات لأن المجموعة المعنية بالمادة 29 تعاني من حيرة شديدة وكذلك هؤلاء المستقلون عن الحكومة. لذا أعتقد أنني يجب أن أتوقف عند هذه النقطة. لقد مر أكثر من خمس دقائق بقليل، شكرا لتحملي.

تيجاني بن جمعة: شكرا جزيلا لك، توماس. نريدك أن تتحدث أكثر في الواقع لأن ما تقوله مثير للغاية. نظرا لأننا لا نملك وقتا غير محدود. أدعوك للبقاء معنا إذا لم تكن تمانع، حتى تعطينا بعض الإيضاحات أثناء المناقشة.

فيما يتعلق بقانون GDPR، فلدى توماس، متطلبات صارمة للغاية فيما يتعلق بجمع البيانات، وفيما يتعلق بتخزين البيانات ومعالجة البيانات والاحتفاظ بالبيانات، هل أنت في أوروبا، هل هناك - هل لديك خطة تنفيذ أو دليل تنفيذ لعناصر GDPR تلك؟

توماس ريكيرت: أعتقد أن جميع الأطراف المتعاقدة الأكبر سعت للحصول على مشورة قانونية وأنها تعمل على تنفيذ خطة ما بعد 25 أيار (مايو). أعتقد أن الجميع ما يزال يأمل بأن تقدم ICANN نموذجا مؤقتا يمكنهم استخدامه بعد ذلك ولكنهم يعملون على حلولهم الخاصة وفي حالة عدم خروج ICANN بنموذج قوي عميق، سوف يفعلون ما يعتقدون بأنه ممتثل للمعايير. أعتقد أنه لا يوجد حل سحري.

أعتقد أن الجواب قد يكمن جزئيا في ما قالته فرزانة في وقت سابق. أعتقد أن الكثير من المشاركين سيأخذون منهجا أكثر تحفظا في البداية وعندما نحصل على التوجيه من المجموعة المعنية بالمادة 29 ومن الحكومة فيما يتعلق بما يمكن فعله، فعندئذ يمكنهم أن يكونوا أقل تحفظا. من الناحية المثالية، سوف نحصل على توجيهات من هيئات DPA، وقد وضعنا في الواقع عدة أسئلة لهم، لذا نأمل أن يكونوا مستجيبين ويساعدونا في هذا، لكنني لست متأكدا من أنهم سيكونون كما نود منهم أن يكونوا في الفترة القادمة.

تيجاني بن جمعة: في الواقع، لم أكن أتحدث عن WHOIS، أنا أتحدث عن GDPR، وحماية البيانات بشكل عام لأنها لا تنطبق فقط على WHOIS.

توماس ريكيرت: هذا صحيح. هناك الكثير من الأشياء المجهولة لأن GDPR يحتوي على العديد من البنود الافتتاحية، حيث لا تعرف بالضبط كيف سيتم ملء هذا من قبل هيئات DPA وأحكام المحاكم ولكن العديد من المستشارين القانونيين وكذلك شركات الاستشارة القانونية لديهم شركات يجب أن تمتثل لبيانات موظفيهم، ومع بيانات عملائهم لجعل أنظمتهم الداخلية وأيضا الخارجية ممتثلة.

تيجاني بن جمعة: شكرا جزيلا لكم. الآن سأعطي الكلمة لفرزانة التي اقترحت هذا الموضوع في فضاء مناقشات الشرق الأوسط وقد كانت من كتب بياننا كذلك. سأعطيها الكلمة لتقديم الموضوع.

فرزانة بديع: شكرا لك، تيجاني. لقد اقترحت هذا الموضوع وحصلت على الدعم في القائمة البريدية لأنه لا تتم مناقشته في الوقت الحالي في المجتمع فحسب، بل هو أمر يؤثر على حماية خصوصية سجل اسم النطاق، ويعتبر الشرق الأوسط موضوعا مهما للغاية ويجب على مجتمعنا في الشرق الأوسط أن يتحدث عن ذلك.

يجب أن يتجاوز الأمر مجرد الامتثال لقانون GDPR لأننا نريد الخصوصية بعد حماية مسجلي أسماء النطاق ولحسن الحظ لدينا قانون الآن أثناء اجراء هذه المناقشة. انتهزنا الفرصة للتعليق على النموذج الذي قدمته ICANN ولكننا أكدنا أيضا أنه يجب أن يكون هناك نموذج عالمي وليس مقصورا على أوروبا فقط.

أعتقد أننا متأخرون، لذا لن أعرض البيان بأكمله. رفيق، وهو أيضا عضو فريق الصياغة الذي علق على الوثيقة يمكنه القراءة والشرح في حالة ما إذا كانت هناك أمور غير واضحة. هناك تأكيد واحد فقط حيث علينا أن نحصل على هذا البيان قريبا لأن ICANN تحتاج إلى تعليقات ويجب أن تحصل عليها بسرعة. يجب أن نعمل عليه في غضون بضعة أيام. مع أخذ ذلك في الاعتبار، أنا فقط أمرر الموضوع.

تيجاني بن جمعة: شكرا جزيلا لكم. كان رفيق أحد أكثر المساهمين في هذا البيان الذي قرأه. رفيق، تفضل.

رفيق داماك: شكرا. نحن، أعضاء مجتمع الشرق الأوسط المشاركين في مؤسسة الإنترنت للاسماء والأرقام المخصصة لاجتماع ICANN61 العام في سان خوان، بورتوريكو

والحاضرون لجلسة فضاء المناقشات في الشرق الأوسط يوم الإثنين الموافق 12 آذار (مارس)، 2018 وناقشنا امتثال نظام WHOIS لقانون GDPR.

كانت خصوصية مسجل النطاق في WHOIS خاصة في الشرق الأوسط موضوعا قيد الدراسة في ICANN. نحن سعداء بأن قانون حماية البيانات العام، GDPR، يجلب الانتباه إلى هذه القضية الهامة للغاية. نحن نعتقد أن غرض WHOIS يجب أن يتماشى مع مهمة ICANN. وهذا يعني أنه ينبغي النظر في الوصول الواسع إلى بيانات WHOIS. يجب تقليل جمع البيانات وWHOIS لتحقيق أهداف محدودة ومحددة بشكل جيد يتسق مع مهمة ICANN.

إن GDPR له تأثير عالمي ولا يؤثر فقط على أوروبا. وقد فتح الباب لحماية أفضل لبيانات الخصوصية ويمكن أن يساعد مجتمع ICANN على التوصل إلى طرق أفضل لحماية بيانات المسجلين باسم النطاق وكذلك توفير الوصول إلى هذه البيانات وفقا لمهمة ICANN. ومن ثم، فإن مجتمعاتنا تتبع بعناية النقاش بخصوص GDPR، داخل مجتمع ICANN. وتدعم نموذج الامتثال الذي له زاوية عالمية وفي الوقت نفسه لا يقتصر فقط على أوروبا.

قدمت ICANN ثلاثة نماذج مؤقتة لامتثال WHOIS لقانون GDPR. في وقت إصدار هذا البيان، يعرض نموذجا مؤقتا آخر لإدخالات المجتمع. تكمن المخاوف بشأن جميع النماذج المقدمة حتى الآن فيمن سيتم منحه الوصول إلى بيانات WHOIS غير العامة وحول عدم الإمكانية المحتملة لتنفيذ هذا التطبيق.

لا تزال جميع النماذج المقترحة تسمح بجمع البيانات إلى أقصى حد لها ويتم الاحتفاظ بنظام WHOIS المفصل. هذا بالنسبة لنا مصدر قلق لأن النماذج قد لا تكون متوافقة مع GDPR، ويبدو أنها لا تلتزم بمبدأ تقليل البيانات وقد تنتهك خصوصية مسجلي أسماء النطاقات. وعلى الرغم من أن الوثيقة تصف النموذج الذي يقدم تفسيرا خاصا به لأغراض خدمة WHOIS، إلا أن الأغراض الحالية المشروعة لا تزال قيد المناقشة وتحتاج إلى أن يحددها المجتمع ويجب أن يكون هناك مبرر لتعريف الأغراض.

نود أن تأخذ منظمة ICANN ومجتمع ICANN في الاعتبار المشكلات التالية عند محاولة تطوير سياسات أو تنفيذ نماذج لامتثال WHOIS لقانون GDPR. أولا، نماذج الوصول متعدد المستويات الحالية التي اقترحتها ICANN والتي تسمح بالوصول إلى بيانات المسجلين لا تدخل في تفاصيل هوية الشهادة التي ستتم. إننا نشعر بقلق عميق حيث إن أحد النماذج المقترحة والتي ستقدم في وقت لاحق تتطور من انتقالية إلى دائمة، وقد لا تتم معالجة المخاوف التي يثيرها المجتمع بشكل كامل. لذلك نحن نرى أن أي نموذج اعتماد يجب أن يتم تشكيله بالتشاور مع المجتمع بأكمله.

ثانيا، يمكن لبيانات WHOIS المتاحة للجمهور والمسجلة من الشرق الأوسط أن تخلق تحديات مختلفة وعواقب مدمرة بالنسبة للمسجلين، فالضروريات هي اهتمام خاص بالعمل على تحسين آليات حماية البيانات. إن الوعي بخصوصية التسجيل وخدمات الوكيل ليست عالية، حيث أن 20% فقط من مسجلي أسماء النطاقات يستخدمون خدمات الوكيل والخصوصية في الشرق الأوسط وفي بعض البلدان يكون أقل من 10% في الإجمالي.

يوضح هذا أن مسجلي أسماء النطاقات لا يعرفون عن هذه الخدمات أو أحيانا لا يدركون حتى أن معلوماتهم سيتم نشرها بشكل عام، ومن ثم نطلب من منظمة ICANN ومجتمع ICANN أخذ هذه الانشغالات بعين الاعتبار عند مناقشة الوصول متعدد المستويات. يتم تبادل بيانات WHOIS والنموذج الذي تم تقديمه مؤخرا بين ثلاثة أطراف بدون توضيحات كافية. وهذا يزيد من خطر استخدام البيانات لأغراض أخرى غير ما تم تصميمها من أجله.

رابعا، نظرا لأن المعلومات تكمن في مسجلي أسماء النطاقات وأولئك الذين لا يستخدمون الأبجدية اللاتينية الأساسية، فإننا نعتقد أنه من المهم جدا دراسة تأثير تنفيذ الترجمة وترجمة معلومات الاتصال على خصوصية صاحب التسجيل. وهذا أمر مهم في سياق الشرق الأوسط، فهذه المنطقة تضم عددا من اللغات، واستخدام اللغة العربية يعزز مجموعة متنوعة من أسماء النطاقات المدولة IDN، وهذه اللغات تشمل على سبيل المثال لا الحصر اللغة العربية والفارسية والأوردو والسندية والباشتو وغيرها. نود الإشارة

إلى أن مخاوفنا بشأن حماية البيانات تتجاوز مدى التزام ICANN بقانون GDPR فيما يتعلق ببيانات WHOIS.

إننا نتطلع إلى رؤية خدمات بيانات تسجيل الجيل الجديد في صيغتها النهائية في روح الحفاظ على بيانات المسجلين، مع الحد من البيانات المجمعة إلى الحد الأدنى المطلوب للغرض. تخزين البيانات في مكان واحد، وأمين السجل، وتقييد وصول الجمهور إليها. ونشكركم مقدما على إيلاء الاعتبار الواجب للقضايا التي أثرناها بشأن حماية خصوصية مسجلي أسماء النطاقات.

تيجاني بن جمعة: شكرا جزيلا يا رفيق. سيكون المعلق الأول على هذا البيان هو من قرأه، رفيق.

رفيق داماك: أعلم أنه ربما يكون أحد التعليقات الأولى التي سوف نتحدث عنها - لأنه عندما قمنا بصياغة هذا كان في الوقت الذي كان لدينا ثلاثة نماذج، كما حصلنا في الآونة الأخيرة على كتاب الوصفات، لذلك ربما ينبغي أن نضعه في اعتبارنا عند طلب التغييرات، ونعرف أن هناك مشكلة في التوقيت.

تيجاني بن جمعة: شكرا جزيلا لكم. في الواقع، يعتبر هذا النموذج المؤقت تطورا جيدا من النماذج الأربعة الأولى المقترحة التي كانت النموذج 1 والنموذج A2 والنموذج B2 والنموذج 3. على كل المستويات، الأمر مختلف، وهو تطور جيد جدا ولكن ما زالت لدينا مشاكل ولن أبدأ بإبداء رأيي، سأطلب منكم مناقشة هذا البيان. من يريد أن يبدأ؟ نعم،

عبد المنعم جليلة: اسمي عبد المنعم من أجل السجل. البيان الثالث، إذا كنت قد أفهم، هل تقصد به WHOIS المفصل؟ السجل المفصل، أليس كذلك؟ لدى معظم أفريقيا سجلات مختصرة بدلا من سجلات مفصلة. إذن كيف سيسيطر GDPR على ذلك؟

تيجاني بن جمعة: دعوني أشرح ما هو WHOIS المفصل وWHOIS المختصر.

عبد المنعم جليلة: نعم، يعني التسجيل المفصل النموذج [غير مسموع]. WHOIS المفصل يعني أن هناك ثلاثة عناصر: المسجل، وأمين السجل، والسجل.

تيجاني بن جمعة: لا، إنها تتعلق بمحتوى البيانات وعدد البيانات في الواقع. في لحظة معينة في ICANN، أخبرتكم أننا نناقش بيانات WHOIS هذه منذ بدء ICANN وحاولنا إيجاد إجماع بين المجتمع ولم نتمكن من ذلك أبدا لأنه، كما أخبرتكم، كانت المصالح مختلفة تماما وكان هناك مصالح قوية في كلا الجانبين.

في لحظة ما، حصلنا على تطور طفيف وتمكنا من تحديد نوعين من بيانات WHOIS. WHOIS المختصر وWHOIS المفصل. يشير WHOIS المختصر إلى أن جميع البيانات التي نجمعها الآن، وهي WHOIS المختصرة، هي كمية صغيرة من البيانات، وفي الوقت الحالي، تقرر أن السجل سيحصل فقط على WHOIS المختصرة. أخبرونا اليوم أنهم سيعطون WHOIS المفصل إلى السجلات، وهو من وجهة نظري، مشكلة. لدي طلبان للمداخلة، نادرة تفضلي.

نادرة الأعرج: نقطة فرعية فيما يتعلق بالسجلات، والبيانات التي تم جمعها من قبل معظم سجلات نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد في المنطقة، يرجى التصحيح لي، يسجلون مع

الوطنية - وعدد قليل من هذه الدول. وأنا أعلم أن دوت PS، هو مفتوح للعالم كله. وبطريقة ما، لن تمتثل أو تتأثر بعض نطاقات المستوى الأعلى TLD، حيث لا توجد نطاقات دولية، أو أوروبية مسجلة على مستوى محلي. لا أعرف كيف ندرس ذلك الجزء من البيان أيضا.

تيجاني بن جمعة: لن تواجه نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD مشكلة مع نطاقات ccTLD لأنها تتعلق بالمواطنين، ليس كلها لكن على الأقل في بلداننا، فإن نطاقات ccTLD هي المستخدم، وهؤلاء هم مواطنونا. إذا كنت تخدم الأوروبيين أو المقيمين الأوروبيين في أوروبا، فقد امتثلت لقانون GDPR. إذا كان هناك مستخدمون لدوت PS في أوروبا، فيجب عليك الامتثال للقانون العام لحماية البيانات GDPR.

نادرة الأعرج: أنا افهم ذلك.

متحدث غير معروف: نادرة، نحن لا نتحدث بالفعل عن نطاقات ccTLD هنا لأن لديهم سياسة خاصة بهم، فهم يخضعون لقوانينهم المحلية وليس لديهم عقد مع ICANN. هذا لن يؤثر عليهم.

هادية المنياوي: أردت أن أذهب إلى الفقرة الرابعة، التي تبدأ بأن ICANN قدمت ثلاثة نماذج مؤقتة وأريد توضيح نقطتين هنا من وجهة نظري على الأقل، ربما ليس وجهة نظر الآخرين ولكن هذه هي طريقة فهمي. إذا ذهبنا إلى الفقرة الرابعة، السطر الخامس، فإن هذا يثير القلق لأن النماذج قد لا تمتثل لقانون GDPR، ويبدو أنها لا تلتزم ولكنها تلتزم بمبدأ تقليل البيانات.

في رأيي، لا يبدو أن هذه الجملة هناك تلتزم بمبدأ تقليل البيانات إلى الحد الأدنى، ذلك لأن مبدأ تقليل البيانات يربط بشكل مباشر مجموعة البيانات بغرض جمعها. على الرغم من أن الوثيقة توفر أغراضا فعلية لجمع ما هو مفقود، فهي الرابط بين الأغراض والمعلومات المطلوبة. إذا كان هذا الأساس المنطقي هناك فهذه الجملة ربما لن تكون موجودة. أعتقد أن النماذج المقدمة تفتقد العقلانية، والربط بين جمع البيانات والغرض.

تيجاني بن جمعة: شكرا جزيلا لكم.

هادية المنياوي: الأمر الثاني. الجملة التي تقول، ربما يكون هناك انتهاك لخصوصية مسجل اسم النطاق. مرة أخرى، فهمي لهذا الجزء هو أنهم ربما يقومون بانتهاك خصوصية مسجل اسم النطاق لأنه مرة أخرى، لم يكن تفسير تنفيذ التوازن بين المصالح المشروعة وحقوق بيانات الموضوع موجودا حتى الآن. بعد تنفيذ ذلك، قد ينتهك أو لا ينتهك خصوصية المسجلين.

تيجاني بن جمعة: أود أن أذكركم بأن رفيق قد قال للتو إن هذا البيان سيتغير لأن لدينا عناصر جديدة. أود منكم أن تناقشوا الأفكار والمبادئ وليس تفاصيل النص لأنه سيتم تغيير ذلك. من الواضح أن هذا سيتغير، وأدعو فريق الصياغة للعودة إلى هذا البيان بعد هذا الاجتماع وتحديثه وفقا للملاحظات التي سنحصل عليها ووفقا للتفاصيل التي لدينا الآن مع كتاب الوصفات.

متحدث غير معروف: هادية، كما علقت على الوثيقة، فالتقليل من البيانات هو بالطبع في حالة الانتهاك ويمكنك مع تقليل البيانات الأساسية لنفسك وبالطبع قد يكون نموذج ICANN خرقا لهذا المبدأ كما هو مذكور، وأنا لم أذكر ذلك، ذكر ذلك المحامي في أوروبا وتوماس أيضا في كتاب الوصفات حيث يذكر أنه قد يكون هناك انتهاك لأنه لا يوجد أدنى حد من البيانات وحتى

عندما كنت أتحدث إلى جون الموجود هنا، عندما سألت إذا كانت البيانات التي سيقومون بجمعها ستكون امتثالا قال لي لن تكون ممتثلة على الإطلاق. جون، هل تريد إخبارنا؟

جون جيفري: لا أتذكر قول ذلك بالضبط. أعتقد أن ما نشير إليه هو أننا نختبر الامتثال من خلال مشاركة النموذج مع هيئات DPA، وكتاب الوصفات الذي قمنا بنشره والذي أعتقد أن الرابط إليه يوجد هنا وسنرسله لكم - يمكننا إرساله إليكم مرة أخرى، ويحتوي المرفق الأول على المبررات القانونية المتعلقة بكل عنصر.

الآن يمكن أن يكون أعمق ويمكن أن يكون هناك مزيد من التوضيح لنقطة توماس ولكن هذه هي المسودة الأولى من كتاب الوصفات، ويمكن تقديم المزيد من المعلومات ولكننا نعتقد أننا جمعنا الكثير من المعلومات حول عناصر البيانات الفردية وأسباب بحث المجموعات المختلفة عن عناصر البيانات هذه لتكون جزءا من WHOIS العام وجزءا من المجموعة.

أعتقد أنه بمجرد الاستماع، أنا آسف لقد جئت متأخرا سمعت بعضا من الحوار وأعتقد أن الأمر سابق لأوانه لطرح افتراضات مفادها أنه لا يوجد تحليل يتعلق بالاحتفاظ بالبيانات أو استخدام البيانات وفي الواقع، لا تزال العديد من المجموعات في المجتمع تزودنا بالمعلومات التي ستصبح جزءا من كتاب الوصفات هذا وسيصبح التحليل الرسمي الذي يتم تقديمه في نهاية العملية. لقد أرسلنا الإصدار الحالي للنموذج المؤقت بالإضافة إلى كتاب الوصفات إلى هيئات DPA بالإضافة إلى الأسئلة التي توجد بها نقاط متباعدة داخل المجتمع، بحيث يمكن أن تساعدنا إدارة هيئات DPA في التأثير على ذلك.

في أسئلة مثل، نشر عنوان البريد الإلكتروني للمسجل وهذه العناصر المختلفة، نسعى للحصول على مدخلات هيئات DPA والمساعدة في الفهم. هذا شيء يجب إدراجه، دون أن يكون هناك نموذج اعتماد. بعد نموذج الاعتماد وبناء على ذلك.

تيجاني بن جمعة: شكرا جزيلا لك، يا جون. أود أن أشهر هذه المناقشة قليلا. تعرفون من يقرأ GDPR؟ أعني من يقرأ شيئا من GDPR ؟ جيد جدا. GDPR عن البيانات والبيانات الشخصية. كل شيء عن البيانات الشخصية يوجد داخل GDPR. جمع البيانات وتخزين البيانات ومعالجتها والاحتفاظ بها. لجمع البيانات تحتاج إلى غرض، لا يمكنك جمع البيانات أكثر مما هو مطلوب في غرضك.

إن تعريف الهدف هو بالفعل مشكلة في وجهة نظري لأننا لم نبدأ بتحديد الهدف. بعض الناس يقولون لي أنه موجود بالفعل في اللوائح. لا أعلم، لكنني لا أرسلها بهذا الشكل. نحتاج إلى هدف لجمع البيانات، ثم عند جمع البيانات، وقبل أن يتم تجميعها، فإنك تحتاج إلى موافقة صاحب البيانات، وإذا لم تكن لديك هذه الموافقة، فلا يمكنك جمع البيانات.

الآن، إلى المعالجة. من المفصل جدا أنه لا يمكنك معالجة بيانات الأشخاص إذا لم يقبلوا بذلك وإذا لم يكن الغرض من هذه البيانات صالحا بأي طريقة، فلن تضطر إلى استخدام هذه البيانات على الإطلاق. لا يسمح لك باستخدامها. لا أعرف ما هو وقت الاحتفاظ - عملية التسجيل إلى اثنين، لا أعرف السبب. بما أنه غير مسموح لنا بهذه البيانات.

جون جيفري: هذا التفسير في المرفق 2، إلى الاحتفاظ. انظر إلى تفاصيل كتاب الوصفات. لقد حاولنا تقديم مبررات لهذه العناصر وطلبنا من إدارة الشؤون السياسية أن تزن ما إذا كانت الأهداف التي تم عرضها من خلال مربع حوار المنتدى كافية.

توماس ريكيرت: أعتقد أننا لا نستطيع الوصول إلى غرفة أدوبي بسرعة. إذا كنتم ترغبون في ذلك، يمكنك بسهولة البحث عن GDPR باستخدام محرك البحث جوجل، والتنظيم، وأوصيك بأن تنظر إلى المادتين 5 و6، اللتين تتحدثان عن نزاهة المعالجة في المادة 6 والتي تنص على جميع الأسباب القانونية المعمول بها. لديك كتالوج محدود من الأسباب القانونية للمعالجة، واحد هو الموافقة، يمكنك معالجة البيانات إذا كانت لديك موافقة المستخدمين ولكن يجب أن يكون الموافقة مبلغا عنها ويمكن أن يسحب هذه الموافقة في أي وقت.

هذه هي A61، ثم لديك معالجة تنفيذ العقد. عندما تحتاج إلى بيانات لتنفيذ عقد، فإنك لا تحتاج إلى موافقة موضوعات البيانات، إذا كنت أدير متجرا عبر الإنترنت وتقوم أنت بطلب كتاب من متجري، فمن المؤكد أني بحاجة لمعرفة اسمك وعنوان الشحن. بمجرد اكتمال هذا الغرض لشراء الكتاب، قد لا يحق لي الاحتفاظ بالبيانات لفترة أطول. ولكن قد تكون هناك متطلبات للحسابات وقوانين نصية تتطلب مني الاحتفاظ بالفاتورة، ولكن هناك غرض محدود للاحتفاظ بعنوان الشحن على سبيل المثال.

ثم يمكنك معالجة البيانات للوفاء بالالتزام القانوني. إذا حصلت على أمر استدعاء يمكن أن أحول إنفاذ البيانات إلى التزام قانوني، نابعا من القانون الذي يدعم طريقة التنفيذ. ثم لدينا معالجة بيانات لمصالح الحماية من الفيروسات لموضوع البيانات، وهذا ملائم. معالجة البيانات للمصلحة العامة، هي تلك الخاصة بمن يناطون بمهمة عامة. معالجة البيانات تستند إلى الحقوق المشروعة وهذا هو ما نناقشه هنا.

في الواقع، كل معالجة وكل خطوة من خطوات المعالجة والمعالجة هي الجمع والنقل والإفشاء والتعديل، وكلها عبارة عن أنشطة تشغيلية. في الأساس، أنت بحاجة إلى غرض، للحصول على أرضية قانونية لكل خطوة من مراحل المعالجة، وبالتالي يمكنك البدء بالممارسة والنظر في ما الذي يحتاجه المسجل لتسجيل اسم النطاق؟

وإذا كنت بحاجة إلى هذه البيانات لتسجيل اسم نطاق، فإن ذلك يشمله الوفاء بالعقد، وتنفيذه. لديك أساس قانوني، بالإضافة إلى أنك تملك الغرض، وتسجيل اسم النطاق، فيحق لك الاطلاع على البيانات. قد لا يتوقع أصحاب البيانات أن يتم نشر بياناتهم في WHOIS، والتي قد تكون بدنا مفاجئا وبالتالي قد لا تتم تغطيتها.

قد تكون هناك اهتمامات قوية من وكالات إنفاذ القانون وغيرها من البيانات التي يتم نشرها والتي يمكن أن تشكل مصلحة مشروعة ولكنك تحتاج بعدها إلى البدء في موازنة حق موضوعات البيانات مع حقوق أولئك الذين يدعون أن لديهم مصلحة مشروعة. هذا هو التحدي الأكبر الذي يواجهني وهذا هو المكان الذي نحتاج فيه إلى الحكومات وهيئات DPA. آسف لأخذ وقت طويل جدا ولكن هذه بعض الآليات الأساسية التي تحتاج إلى تشغيلها. أوصي بالنظر في المادتين 5 و6.

تيجاني بن جمعة: شكرا لك، توماس. جون.

جون جيفري: أعتقد أنك تريد قراءة هؤلاء إلى جانب ما نمثله في النموذج أو ما قدمه توماس في كتاب الوصفات. يقدم هذا التفسير شرحا جيدا حول من يستخدم عناصر البيانات هذه، عندما بدأنا المناقشة مع هيئات DPA، يعتقد البعض في المجتمع أن ICANN تساعد في قاعدة بيانات كبيرة لهذه المعلومات وكانت هي المتحكم الوحيد في المعلومات ولكن في الحقيقة فإن استخدام ICANN على سبيل المثال، هو فقط لمجموعة صغيرة من الأغراض التي تفي بأقسام أو اتفاقات تعاقدية مع أمناء السجلات والسجلات مثل الاحتفاظ بالبيانات، ونقل المعلومات بين المسجلين والسجلات.

الحق في المراجعة بموجب العقد للتأكد من أن البيانات كافية للأغراض تحت WHOIS وتحت الأغراض التعاقدية. ان الاستخدامات المشروعة تمثل سؤالا كبيرا وتحديا، ولكن أحد الأشياء التي أود أن أطلبها منكم هو مجرد تقديم تأكيدات استنادا إلى القانون أو استنادا إلى ملخصات أشخاص آخرين ولكن انتقلوا إلى التفاصيل وانظروا إلى ما قدمناه في المرفقات، والتي تشير إلى قوانين محددة، وعناصر بيانات محاذية لتلك، وأعتقد أننا يمكن أن نوفر المعلومات. نستمر في تحسين هذه المعلومات، ولكنكم ستعثرون على ثروة من المعلومات هناك، البعض منها قد ظل البعض منا يعرقلها في المناقشات حول ما هو موجود وما ليس كذلك.

تيجاني بن جمعة: لقد بدأ الوقت يداهمنا. إذا لم يكن هناك شيء، أود أن أقول كلمتين عن النموذج. جمع WHOIS المفصلة وتخزينها في أربعة أماكن، أمناء السجلات، والسجلات، والوكيل وICANN. ثم نقول أنها ليست عامة، فالربط سهل للغاية حينها...

توماس ريكيرت: أحد التوضيحات الهامة جدا. الرابع غير صحيح. لا تقوم ICANN بتخزين البيانات.

تيجاني بن جمعة: حسنا، ثلاثة أماكن، إنها ليست مشكلة. بالفعل، أنا لا أفهم سبب جمعنا لبيانات كثيرة مثل الاستعلامات التي لدينا الآن.

لماذا يتعين علينا تمرير كل هذه البيانات إلى عناصر أخرى. هذا هو التقليل. لا أرى ما إذا كنا سنواصل فعل ذلك. نقطة أخرى مهمة للغاية، وهي الاعتماد الذاتي. هذا شيء لا يمكن قبوله من وجهة نظري لأنه في حالة الاعتماد الذاتي سيكون كل شيء عاما. يجب أن يكون من السهل جدا اعتماد نفسك للوصول إلى البيانات. أعتقد أن نماذج الاعتماد هي الآن عملية اعتماد قيد المناقشة وأعتقد أنها ربما واحدة من أكثر النقاط إثارة للجدل في هذه المناقشة.

جون جيفري: بسرعة أيضا فيما يتعلق بالاعتماد الذاتي، يتوافق نموذج ICANN مع ما قلته للتو. لا نوافق على أنه يجب أن يكون هناك نموذج اعتماد ذاتي وأعتقد أننا توصلنا إلى اتفاق بخصوص ذلك. بالنسبة لنموذج الاعتماد، وهو نموذج الاعتماد الأكثر رسمية، نعتقد أنه يجب عليك إضفاء الطابع الرسمي على القواعد السلوكية، ومجموعة القواعد حولها، بحيث تمر الأطراف التي لديها مصلحة ملزمة، للوصول إلى WHOIS غير العامة، عبر مجموعة من البوابات والمتطلبات والتصرف بطريقة معينة مع تلك البيانات من أجل أن تكون ممتثلة للقانون.

تيجاني بن جمعة: شكرا جزيلا لك، يا جون.

فرزانة بديع: بالنسبة للاعتماد، لا أعرف ما إذا كنا نريد تحديث - تعليقات على شريط الاعتماد، وجهة نظري الشخصية للاعتماد هي نعم، يمكن أن تكون GAC مسؤولة عن تحقيق الصالح لقائمة وكالات إنفاذ القانون ولكن بصدق، فيما يتعلق بالمسائل العليا الأخرى، لا، إنني أتنازل هنا لأنني كما أخبرتكم أنتم والآخرين، فإن بعض الحكومات ووكالات إنفاذ القانون لا تحمي مواطنيها، فهي تضر مواطنيها. لن أكون في هذا البيان لأنه لن يحصل على إجماع، لكن هذا حل وسط أعتقد أنه يجب علينا - كوكالات إنفاذ القانون، أن نأتي بقائمة ولكن بعد ذلك يجب أن نتشاور مع المجتمع.

تيجاني بن جمعة: شكرا. يبدأ المنتدى العام الآن، لذلك يتعين علينا إنهاء هذه الجلسة. سأعطي الكلمة لكريستين لالقاء كلمة أخيرة.

كريستين عريضة: بسرعة كبيرة، اعتقدت أننا سنناقش جزءا أكبر من البيان لأن هناك أشياء لم تكن واضحة ولكن أعتقد أن النقطة الرابعة قد تحتاج إلى إعادة النظر فيها. لا أفهم حقا كيف يمكن للترجمة والترجمة الصوتية أن يكون لها علاقة بالخصوصية. شكرا.

تيجاني بن جمعة: أدعوكم جميعا إلى الانضمام إلى فريق الصياغة لأن هذا البيان سيعاد كتابته. من فضلك يا كرستين، تعالي إلى فريق الصياغة وساعدينا على القيام بذلك. أود أن أشكركم جميعا على هذه المناقشة. أود أن أشكر على وجه الخصوص توماس ريكرت، وجون جيفري، وتيريزا الذين بقوا معنا حتى الآن.

شكرا جزيلا على وقتكم، وآمل أن تكون هذه الجلسة مفيدة ربما لفهم أفضل، وربما ترون ما سيحدث بشكل أفضل لأنني شخصيا، لا أعرف ما سيحدث في المستقبل. سيكون هذا في شهر أيار (مايو) وهو أمر صعب للغاية. شكرا لكم جميعا. انتهت الآن هذه الجلسة.

[نهاية النص المدون]